تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

# قمة الدوحة 2025
# تحليل مسارات الفعل وإدارة الموقف في بيئة أمنية متغيرة

د. صابرين ستار جبار

دولة قطر
State of Qatar

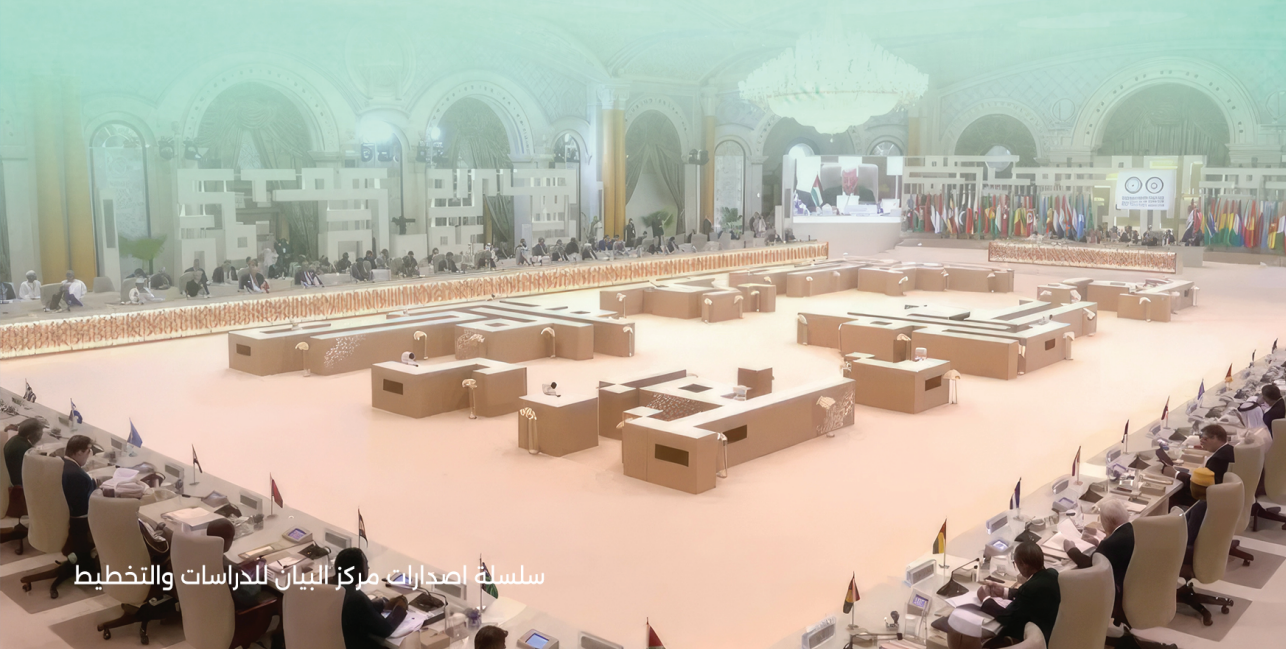

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

**قمة الدوحة 2025: تحليل مسارات الفعل وإدارة الموقف في بيئة أمنية متغيرة**

**سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية**

**الاصدار / تقدير موقف**

**الموضوع / شؤون إقليمية ودولية**

**د. صابرين ستار جبار / باحثة**

---

**عن المركز**

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

**ملحوظة:**

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

**حقوق النشر محفوظة © 2025**

**www.bayancenter.org**
**info@bayancenter.org**
**Since 2014**

## المقدمة

برزت قطر خلال السنوات الأخيرة كوسيط رئيسي في المفاوضات بين الكيان الصهيوني وحركة حماس بهدف التوصل إلى تسويات تنهي الحرب وتحدّ من انتهاكات حقوق الإنسان. ويعود هذا الدور إلى استضافتها المكتب السياسي للحركة في الخارج منذ عام 2011، عقب مغادرة قيادة حماس دمشق إثر اندلاع الثورة السورية. وقد جاءت هذه الاستضافة نتيجة تفاهمات سياسية متعددة شملت قنوات اتصال غير مباشرة مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ما عزز مكانة الدوحة كلاعب إقليمي فاعل في إدارة النزاعات في الشرق الأوسط.

إلى جانب ذلك، كان لقطر دور كبير في دعم قطاع غزة من خلال الإعمار والدعم المالي والإنساني، وغيرها من مشاريع البنية التحتية، إذ عدّه البعض دعماً لحكومة حماس، لا سيّما بعد اتهامات دولية وجّهتها إدارة بايدن لقطر بدعم حكومة حماس. إلا أنّ بعض التقارير التي كُشف عنها لاحقاً أوضحت أنّ استضافة المكتب السياسي لحركة حماس جاءت بناءً على اتفاق دولي.

وضمن نطاق السعي للوصول إلى اتفاق ينهي حرب غزة بين حركة حماس والكيان الصهيوني، ويشمل تسليم الرهائن الإسرائيليين، أخذت قطر على عاتقها أداء دور الوساطة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. فاستضافت العديد من المفاوضات غير المباشرة بين حماس والكيان الصهيوني، بعد استئناف العدوان على غزة في مارس/آذار 2025، وذلك عقب فترة من الهدوء التي نتجت عن اتفاق وقف إطلاق النار في 19 يناير / كانون الثاني 2025.

وفي 9/9/2025 استهدف الكيان الصهيوني بهجوم صاروخي مباني سكنية في العاصمة القطرية الدوحة تضم قياديين من المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) كانوا قد حضروا اجتماعاً

لمناقشة مقترح أمريكي لوقف إطلاق النار في غزة. ورداً على الهجوم الإسرائيلي، عُقدت بتاريخ 15/9/2025 في الدوحة القمة العربية-الإسلامية الطارئة لمناقشة الرد على الهجوم الإسرائيلي، مع تصاعد الضغط الشعبي والإعلامي على الدول بغية تجاوز خطابات وبيانات الإدانة والشجب إلى قرارات فعلية تضع حداً للانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة العربية.

ويتزامن انعقاد القمة مع الذكرى الخامسة لتوقيع الاتفاقيات الإبراهيمية لتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ودول عربية، ومع اقتراب دخول حرب غزة عامها الثالث. وستتضمن هذه الورقة مناقشة البيان الختامي لقمة الدوحة وتحليل المواقف وفقاً لما تضمنته القمة من أفعال سياسية.

**أولاً: البيان الختامي لقمة الدوحة: تضامن مقابل الهجمات**

تُظهر القمة المشتركة التي عقدها قادة دول وحكومات جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2025، استجابةً لدعوة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، نموذجاً عملياً لتفعيل آليات التضامن العربي-الإسلامي في مواجهة الأزمات الإقليمية. وجاء انعقاد القمة في سياق بحث العدوان الإسرائيلي الذي استهدف قطر، بما يعكس إدراكاً جماعياً لأهمية التنسيق السياسي والدبلوماسي بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الخارجية.

إن شكر القادة العرب والمسلمين لدولة قطر على الاستضافة والتنظيم يعكس البعد الرمزي والسياسي لمكانة الدوحة كلاعب محوري في العمل العربي-الإسلامي المشترك، كما يؤشر إلى توظيف المناسبات الدبلوماسية لتعزيز الشرعية الإقليمية وإظهار وحدة الصف. وهذا بحد ذاته يدلّ على فعالية مجالات الاستجابة الطارئة للأحداث من حيث أسس وقواعد التنظيم الإقليمي.

وبذلك، يعكس هذا الحدث تفاعلاً معقداً بين الشرعية القانونية الدولية والاعتبارات الجيوسياسية وآليات التضامن الإقليمي، مما يجعله مثالاً مهماً لدراسة ديناميكيات العلاقات العربية-الإسلامية في مواجهة الأزمات الخارجية.

وتجسّد المواقف الصادرة عن القمة العربية-الإسلامية في الدوحة التزاماً جماعياً راسخاً بمبدأ سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها، باعتباره ركيزة أساسية في النظامين الإقليمي والدولي. إن التأكيد على الأمن الجماعي للدول الأعضاء ورفض أي اعتداء يستهدفها يعكس إدراكاً عميقاً لأهمية العمل الجماعي كوسيلة لردع التهديدات الإقليمية وحماية الاستقرار. كما أن استحضار الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن في 11 أيلول/سبتمبر 2025 وما رافقه من إجماع على إدانة الهجوم، يشير إلى محورية الشرعية الدولية كإطار مرجعي لدعم المواقف الإقليمية، ويبرز في الوقت نفسه الدور المتنامي لدولة قطر في الوساطة وحفظ الاستقرار الإقليمي بالتعاون مع شركاء دوليين مثل مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

يكشف البيان الختامي لقمة الدوحة كذلك عن انتقاد واضح لغياب المساءلة الدولية إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، وهو ما يفسّره القادة العرب والمسلمون باعتباره عاملاً أساسياً في استمرار الاعتداءات وتفاقم ظاهرة الإفلات من العقاب. ويعكس هذا الطرح منظوراً شائعاً في أدبيات العلاقات الدولية حول أثر تطبيق القانون الدولي الانتقائي في إضعاف النظام الدولي القائم على القواعد وتهديده للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. أما التأكيد المتكرر على التضامن المطلق مع قطر والدفاع عن أمنها واستقرارها، فيكشف عن استخدام آليات الخطاب السياسي الجماعي لتعزيز الردع وإظهار التماسك الداخلي للمنظومات الإقليمية. وفي الإطار التحليلي، يمكن النظر إلى هذا التضامن بوصفه أداة سياسية

تسعى من خلالها الدول العربية والإسلامية إلى توجيه رسالة مزدوجة: الأولى إلى الأطراف الدولية بضرورة احترام سيادة الدول، والثانية إلى الداخل العربي-الإسلامي لإبراز وحدة الصف في مواجهة التهديدات الخارجية.

وبذلك، تعكس هذه المواقف مجتمعةً تداخل العوامل القانونية والسياسية والأمنية في صياغة ردود الفعل الإقليمية، وتبرز كيف تُستخدم القرارات الجماعية كآلية لإعادة التأكيد على الشرعية الدولية وتعزيز مكانة الفاعلين الإقليميين ضمن النظام العالمي.

**ومن خلال تحليل قرارات قمة الدوحة يمكن التعامل مع المحاور الآتية كنتائج لهذه القمة:**

**- تداعيات العدوان الإسرائيلي على البيئة الإقليمية وفرص السلام**

يبرز البيان المشترك إدراكاً عربياً واسلامياً بأن الهجوم الإسرائيلي على قطر وما تلاه من ممارسات عدوانية كالحصار، والتجويع، والتوسع الاستيطاني يهدد مسار التسويات السياسية، ويقوض الجهود القائمة والمستقبلية لتطبيع العلاقات. يُشير هذا التقييم إلى قناعة جماعية بأن الأمن الإقليمي مرتبط عضوياً بالقضية الفلسطينية وبسلامة الدول الفاعلة في الوساطة.

**- التضامن والأمن الجماعي كأدوات للردع الإقليمي**

إن إعادة التأكيد على أن أي اعتداء على قطر يُعدّ اعتداءً على جميع الدول العربية والإسلامية يعكس محاولة لترسيخ مفهوم الأمن الجماعي. ويظهر ذلك في دعم الرؤية المشتركة للأمن والتعاون الإقليمي الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، بما في ذلك وضع آليات تنفيذية تراعي مبادئ القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول.

**- الشرعية الدولية كمرجع رئيس للعمل الدبلوماسي**

إن الترحيب بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنها «إعلان نيويورك» حول حل الدولتين، يعكس التزاماً باستخدام الأطر القانونية الأممية كوسيلة رئيسة لتحقيق السلام. كما أن رفض تبرير العدوان أو الخطاب القائم على الإسلاموفوبيا يُظهر توجهاً لربط المواقف السياسية بالقواعد القانونية الدولية ومبادئ العدالة.

**- القضية الفلسطينية بوصفها حجر الزاوية في الأمن الإقليمي**

إن الإدانات المتكررة لسياسات الضم والتهجير القسري والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني تُبرز إدراكاً بأن تجاوز القضية الفلسطينية أو تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن يحقق سلاماً دائماً. ويتضح هنا تبني القادة العرب والمسلمين لمفهوم أن أي تسوية إقليمية تتجاهل الحقوق الفلسطينية ستظل هشة وغير قابلة للاستدامة.

**- دعم الوساطات والدبلوماسية الوقائية**

الإشادة بالدور القطري ومعه أدوار مصر والولايات المتحدة في جهود الوساطة يعكس الاعتراف بأهمية الدبلوماسية الوقائية وخفض التصعيد. كما يشير إلى محاولة توظيف مكانة قطر الدولية كوسيط موثوق لإعادة إحياء مسار المفاوضات ووقف الحرب في غزة.

**- الأبعاد الرمزية والسياسية للتضامن العربي-الإسلامي**

إبراز الامتنان لقطر على استضافة القمة وتنظيمها يبيّن كيف تُستخدم الرمزية السياسية والدبلوماسية لتعزيز أواصر الوحدة وإظهار الاصطفاف الداخلي في مواجهة التهديدات الخارجية. ويعزز هذا البعد الرمزي من شرعية القرارات، ويقوي الرسالة الموجهة للمجتمع الدولي بضرورة احترام سيادة الدول العربية والإسلامية.

**- استشراف التحديات المستقبلية والتهديدات المشتركة**

يحذر البيان من فرض الكيان الصهيوني لأمر واقع جديد ومن استمرار سياسة الإفلات من العقاب، باعتبارهما تهديدين مباشرين للاستقرار الإقليمي والدولي. ويُظهر هذا التحليل وعياً استراتيجياً بضرورة الانتقال من الإدانة الخطابية إلى بلورة آليات عملية للأمن الإقليمي المشترك، بما في ذلك إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

**ثانياً: تحليل القمة: حدود الفعل الجماعي العربي-الإسلامي وتداعياته الإقليمية**

يعكس البيان الختامي للقمة العربية - الإسلامية في الدوحة طبيعة الاستجابات الإقليمية التقليدية للأزمات، إذ اتسم مضمونه بالاعتماد على لغة الإدانة والشجب دون تقديم آليات تنفيذية جديدة، ما يبرز حدود الفعل الجماعي العربي - الإسلامي في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية.

وضمن نطاق تحليل البيان الختامي، يمكن ملاحظة التشديد المتكرر على أحقية الشعب الفلسطيني في أرضه وضرورة وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، واستمرار مركزية القضية الفلسطينية في الخطاب الرسمي العربي- الإسلامي. ولكنه يكشف في الوقت نفسه عن فجوة واضحة بين المواقف المعلنة والإجراءات العملية المطلوبة لدعم هذه الحقوق.

كما يُظهر تكرار التأكيدات والبيانات المتشابهة في القمم السابقة نوعاً من الجمود السياسي، أو ما يمكن وصفه بعجز الأنظمة الإقليمية عن تبني أدوات ضغط فعّالة، ما يترك انطباعاً بضعف القدرة على التحرك الحازم إزاء السياسات الإسرائيلية.

ويتضح كذلك إدراك القمة لأهمية المساءلة الدولية من خلال دعوتها المجتمع الدولي لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، مع التأكيد في الوقت نفسه على أولوية وحدة الصف العربي - الإسلامي كشرط لتعزيز هذا المطلب على الساحة الدولية.

ويبرز البيان كذلك التزاماً بمرجعيات متعددة الأطراف، من خلال الإشارة إلى إعلان نيويورك ومبادئ مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة، وهو ما يعكس حرص القمة على إسناد مواقفها إلى إطار قانوني ودبلوماسي معترف به دولياً، حتى وإن ظل هذا الإطار أقرب إلى المواقف الرمزية.

وأخيراً، يشير التحذير من أثر الهجوم الإسرائيلي على مسار التطبيع والسلام إلى إدراك عميق للتداعيات الاستراتيجية للعدوان على الاستقرار الإقليمي وعلى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما يُظهر فيض عبارات الشكر والامتنان لدولة قطر الدور السياسي والرمزي للقمة بوصفها مناسبة لتعزيز الشرعية الإقليمية وبناء توافقات شكلية، وإن لم تُفضِ إلى تحولات ملموسة في موازين القوى.

## الخاتمة والتوصيات

تكشف ردود الفعل المتباينة للدول المشاركة في قمة الدوحة عن اختلاف أولويات الأطراف الإقليمية. ففي حين فضّلت غالبية الدول العربية تركيز الجهود على تقديم دعم مباشر لحماية الشعب الفلسطيني، اتخذت إيران موقفاً أكثر تشدداً من خلال المطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، مؤكدة على أهمية اتحاد الدول الإسلامية واتخاذ إجراءات عملية على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لعزل إسرائيل. ويعكس هذا التباين هشاشة الإجماع العربي-الإسلامي ويطرح تساؤلات حول القدرة على الانتقال من الخطاب الرمزي إلى إجراءات ملموسة.

ورغم ذلك، لا تزال لدى الدول العربية والإسلامية خيارات استراتيجية متاحة تتجاوز لغة الإدانة والشجب، يمكن استخدامها كأوراق ضغط لوقف الانتهاكات الإسرائيلية. من أبرز هذه الخيارات تخفيض دولة الإمارات العربية المتحدة مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أو مراجعة مشاركتها في الاتفاقات الإبراهيمية، بما يرسل رسالة سياسية قوية دون تصعيد عسكري. كما يمكن لدولة قطر إعادة النظر في دورها كوسيط رئيسي بين الولايات المتحدة وبعض خصومها، مما يغيّر حسابات القوى الكبرى ويفرض إعادة تقييم لسياسات واشنطن في المنطقة.

وفي البعد الأمني، يمكن تفعيل وتوسيع «قوة درع الجزيرة» وهي الاتفاقية العسكرية الخليجية التي تأسست في ثمانينيات القرن الماضي، بما يعزز قدرة الردع الجماعي. كذلك، يمكن اللجوء إلى إنشاء قيادة خليجية موحدة ودمج أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي لبناء قدرة مستقلة وأكثر كفاءة في مواجهة التهديدات الخارجية. وعلى الصعيد الدفاعي الأوسع، يمكن للدول الخليجية إعادة صياغة شروط

الشراكات الأمنية بحيث تتجاوز مجرد شراء الأسلحة إلى ضمانات دفاعية واضحة وصريحة.

أما في المجالين الاقتصادي والمالي، فإن استخدام صناديق الثروة السيادية الخليجية لفرض قيود تجارية على الكيان الصهيوني ومقاطعة الشركات ذات المصالح الكبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي يُعد أداة ضغط فعالة قد تغيّر حسابات تل أبيب وتؤثر في بيئتها الاستراتيجية.

إن الهجوم الإسرائيلي على قطر شكّل محطة مفصلية في معادلة الأمن الإقليمي، إذ كشف استعداد الكيان الصهيوني لتجاوز الخطوط الحمراء خدمةً لمصالحه الأمنية، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في موضع المتهم بالتواطؤ أو العجز عن حماية حلفائها. كما أظهر أن الاستهداف لم يكن موجهاً لقطر بقدر ما كان محاولة لإفشال جهود الوساطة بين إسرائيل وحماس، ومن ثم إفساد أي اتفاق محتمل قد يحدّ من المشروع الإسرائيلي الأوسع في المنطقة.

وعليه، يمكن القول إن هذه العملية أعادت صياغة إدراك الفاعلين الإقليميين للعلاقات الخليجية-الأمريكية وأثرت سلباً على صورة الكيان الصهيوني، مؤكدة وجاهة مواقف بعض الدول التي دعت سابقاً إلى مراجعة أو حتى قطع العلاقات مع تل أبيب. وتبرز الحاجة إلى استراتيجية عربية-إسلامية أكثر تماسكاً تقوم على أدوات اقتصادية وأمنية ودبلوماسية متكاملة، لضمان حماية السيادة الوطنية ودعم القضية الفلسطينية والحفاظ على توازن القوى في المنطقة ضمن إطار من الشرعية الدولية والقانون الدولي.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org